Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية

Misan Journal of Political and International Studies
Online ISSN: 3007-6218 & Print ISSN: 3007-620X

Journal Homepage: https://mjpis.uomisan.edu.iq/index.php/1/management/settings/context
E-mail: m.journalpolst@uomisan.edu.iq
Vol.(2) No (1) June 2026
DOI: https://doi.org/10.65441/umisa.2026.021321

The Repercussions of the Ukrainian War on Russian-Turkish Relations

(1)Asst. Lecturer. Zainab Dhiaa Mohammed Amin

Keywords:
Ukraine crisis,Türkiye, Russia,energy,Balance policy.

Received:7/1/2026
Accepted:26/2/2026
Available:22/6/2026

Abstract:

This study examines the repercussions of the Ukraine war on the trajectory of Russian–Turkish bilateral relations, in light of the interests and objectives shaping the nature of this relationship on the one hand, and the divergence of positions regarding Russia's war on Ukraine on the other. Turkey maintains strategic relations and economic and military partnerships with Russia, which has led Ankara to adopt a policy of neutrality during the war, out of concern for its interconnected interests with the Russian side. However, this does not preclude Turkey from continuing to play an active role within the North Atlantic Treaty Organization (NATO), particularly as the war in Ukraine has contributed to reshaping the pattern of interaction between Russia and Turkey within an international environment characterized by escalating polarization and its impact on the balance of power. The study also highlights the central research problem concerning the extent to which both parties are capable of maintaining a strategic pattern of relations amid the ongoing international escalation and competition in the region.

(1) University of Baghdad/Center for Strategic and International Studies (Zainab.d@cis.uobagdad.edu.iq)
https:// orcid.org/0009-0005-6024-9750

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

تداعيات الحرب الاوكرانية على العلاقات الروسية – التركية

[1]م.م زينب ضياء محمد امين

الملخص:

يتناول البحث تداعيات الحرب الأوكرانية على مسار العلاقات الثنائية الروسية التركية في ظل المصالح والأهداف التي تحكم شكل العلاقة من جهة ، وتباين المواقف من الحرب الروسية على أوكرانيا من جهة أخرى ، إذ ترتبط تركيا بعلاقات استراتيجية وشراكات اقتصادية وعسكرية مع روسيا ، وهذا ماجعل تركيا تتبنى سياسة الحياد في ظل الحرب الروسية على اوكرانيا خشية مصالحها المرتبطة مع الجانب الروسي ، إلا أن هذا لا يمنع تركيا من استمرار دورها الفعال في حلف شمال الاطلسي (الناتو) خصوصا وأن الحرب الأوكرانية تمكنت من إعادة تشكيل نمط التفاعل بين كل من روسيا وتركيا ضمن نطاق دولي يتسم بتصاعد الاستقطاب ومدى تأثيرها على موازين القوى ، كما وتبرز اشكالية البحث عن مدى وقدرة الطرفيين على الحفاظ على نمط العلاقات الاستراتيجية بينهما في ظل التصعيد والتنافس الدولي الذي تشهده المنطقة .

كلمات مفتاحية : الأزمة الأوكرانية، تركيا، روسيا، الطاقة، سياسة التوازن

المقدمة :

لقد احدثت الحرب الروسية الاوكرانية ومنذ اندلاعها نقلة نوعية في بنية النظام الدولي ، تمثلت في إعادة تشكيل موازين القوى الاقليمية والدولية ، إذ لم تقتصر تداعيات هذه الحرب على إعادة تشكيل التوازنات الجيوسياسية في المنطقة الأوروبية والآسيوية فحسب ، بل امتدت تداعياتها لتضم أبعادً عدة وأهمها الأمن الاقليمي والطاقوي ، مما انعكس وبصورة مباشرة على إدارة التفاعلات الدولية لاسيما الدول التي تتبنى سياسة التوازن في علاقاتها الاستراتيجية ، حيث تكتسب العلاقات الروسية التركية أهمية جيوسياسية اثرت على مسار العلاقات الثنائية والتي اتسمت بالتعقيد والتشابك في ظل الحرب الروسية على اوكرانيا ، فتارةً تتجه نحو التنافس والصراع وتارةً أخرى نحو التعاون وتعزيز الشراكات الاستراتيجية بينهما خصوصاً في مجالي الأمن والطاقة ، فضلاً عن إدارة الخلافات في ملفات عدة أهمها ملف الأزمة السورية والقوقاز والبحر الأسود، وهذا ماوضع تركيا أمام معادلة متوازنة بين مقتضيات التزاماتها بحلف شمال الأطلسي والاعتبارات الجيوسياسية التي تربطها مع روسيا .

أولاً : أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على العلاقات الروسية – التركية في ظل الحرب الاوكرانية ، كما وتبرز أهمية الدراسة في تناول واحدة من أهم الأزمات الجيوسياسية المؤثرة في النظام الدولي وما نتج عنها من متغيرات وتداعيات أثرت على التوازن الاستراتيجي الاقليمي والدولي ومدى انعكاسها على العلاقات الروسية – التركية في ظل القضايا والملفات الاقليمية المشتركة .

ثانياً : أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الى تحقيق العديد من الاهداف المتمثلة بما يلي :

1. دراسة اهم المحددات الجيوسياسية التي أثرت في العلاقات الروسية – التركية.
2. التعرف على أهم التداعيات الناتجة عن الحرب الروسية – الاوكرانية ومدى تاثيرها على مسار العلاقات الروسية – الاوكرانية.
3. تهدف الدراسة الى فهم وتحليل طبيعة الحرب الروسية – الاوكرانية ومدى تأثيرها على النظام الدولي.
4. دراسة أهم السياسات التي تبنتها الحكومة التركية تجاه الحرب الروسية – الاوكرانية.

ثالثاً :اشكالية الدراسة

تتمحور اشكالية الدراسة بتساؤل رئيسي (الى أي مدى اسهمت الحرب الروسية الأوكرانية في إعادة تشكيل نمط التعاون التنافسي ومدى تأثيرها على العلاقات الروسية التركية ، ومالانعكاسات ذلك على التوازنات الاقليمية في المنطقة)

وعليه يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية والمتمثلة بما يلي :-

1. ما الدوافع الرئيسية للتوجه الروسي نحو أوكرانيا ؟
2. ماهي أهم التداعيات التي اثرت على مسار العلاقات الثنائية الروسية – التركية في ضوء الحرب على أوكرانيا ؟
3. ما هي انعكاسات الحرب على مجالات التعاون الأمني والطاقوي بين روسيا وتركيا؟

رابعاً : فرضية الدراسة :

تقوم فرضية الدراسة على فكرة مفادها (إن الحرب الأوكرانية ستدفع العلاقات الروسية التركية الى الاستمرار ضمن نطاق تعاوني برغماتي على المدى البعيد يقوم على مبدء الفصل بين الخلافات السياسية ومجالات الشراكات الاستراتيجية بما فيها الاقتصادية والأمنية).

خامساً : منهجية الدراسة :

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي (التحليلي) بوصفه المنهج الرئيسي وذلك من خلال التعرف على طبيعة الحرب الاوكرانية الروسية ورصد وتحليل تداعياتها على طبيعة العلاقات الروسية التركية فضلاً عن تحديد أهم السياسات التي تبنتها الحكومة التركية تجاه الحرب الروسية – الاوكرانية ومدى تاثيرها على طبيعة المصالح والاهداف المشتركة بينهما كما تم الاستعانة بالمنهج الاستشرافي والذي يوضح اهم السيناريوهات المستقبلية التي تحكم مسار العلاقات الروسية – التركية في ظل الحرب الاوكرانية.

سادساً : هيكلية الدراسة : تقوم الدراسة على ثلاثة محاور :

المحور الأول : الحرب الروسية – الأوكرانية : الأسباب والدوافع

المحور الثاني : العلاقات الروسية التركية في ضوء الحرب الأوكرانية

المحور الثالث : مستقبل العلاقات الروسية التركية في ظل الحرب لاوكرانية.

المحور الأول الحرب الأوكرانية – الروسية(الأسباب والدوافع)

ترجع القضية الأوكرانية المعاصرة الى العام (1991) تزامناً مع تفكك الاتحاد السوفيتي وحصول الدولة الاوكرانية على استقلالها عالم (1991) ، ففي عام (1994) تم إبرام اتفاقية(بودابست) والتي تضمنت تعهد روسيا الاتحادية بإحترام السيادة الاوكرانية، بالمقابل تخلي أوكرانيا عن ترسانتها النووية للجانب الروسي ، وهذا ما دفع روسيا الى تبني استراتيجية التمدد والنفوذ في المنطقة لكن سرعان مافرضت المتغيرات الجيوسياسية نفسها على شرق أوروبا بما فيها تمدد حلف الناتو والذي تمكن من ضم العديد من الجمهوريات ومنها (المجر ، التشيك، بولندا ، بلغاريا ، رومانيا ، البانيا ، كرواتيا ، رومانيا ، ليتوانيا ، سلوفاكيا)

حيث وصل عدد الاعضاء المنضمين للحلف بين عام (1999–2020) ما يقارب (14) دولة والتي شكلت نصف دول الاعضاء المنضمين للحلف منذ عام(1949) ، وهذا مادفع روسيا من التوجه نحو دول جوارها الاقليمي بما فيها أوكرانيا خشية انضمامها للحلف ، إذ ترى روسيا أن انضمام اوكرانيا لحلف الناتو يشكل تهديداً أمام تحقيق طموحاتها المستقبلية وعقبة امام تحقيق مصالحها واهدافها الجيوسياسية ، فمنذ اعلان نوايا اوكرانيا للانضمام للحلف شنت روسيا العديد من الهجمات العسكرية تجاه كل من جورجيا واوكرانيا فمنذ عام (2008) شنت الحكومة الروسية حربا على جورجيا حيث تمكنت من ضم عدة اقاليم (ابخازيا ،اديستيا الجنوبية) ، وثم عقبها الحرب على اوكرانيا عام (2014) وضم شبه جزيرة القرم الاوكرانية ، الامر الذي دفع باوكرانيا الى إيجاد تعاون أمني وعسكري مع الولايات المتحدة الاميريكية للوقوف بوجه التمدد الروسي أزائها، إذ وصل معدل انفاق التعاون العسكري بينهما ما يقارب 5,6 مليار دولار بين العام (2014 –2021) ،وتضمن هذا التعاون بيع الأسلحة بكافة انواعها فضلاً

عن التنسيق والدعم اللوجيستي المقدم من الولايات المتحدة الاميركية من خلال تعزيز الهجمات السيبرانية والتي اندرجت تحت مبادرة (المساهمة الامريكية الأوكرانية) ، بالأضافة الى المساعدات المقدمة من حلف الناتو بهدف تعزيز الاستراتيجية الدفاعية والأمنية الأوكرانية[1] كما وتشكل اوكرانيا أهمية أمنية لروسيا حيث تمتلك قوات عسكرية مسلحة ما يقارب (780,000) عسكري، فضلاً عن امتلاكها اكبر ترسانة للاسلحة النووية في العالم، ففي عالم (1992) ابرمت اوكرانيا مع الجانب الروسي اتفاقا تضمن الحد من امتلاك الاسلحة الاستراتيجية (ستارت) فضلاً عن تخليها عن الاسلحة النووية التي تمتلكها لصالح الجانب الروسي، كما وقد انضمت الى معاهدة الحد من الانتشار الاسلحة النووية باعتبارها دولة خالية من السلاح النووي، وبهذا قد أبرزت دورها في عمليات حفظ السلام إذ تتمركز القوات المسلحة الاوكرانية في كوسوفو كجزء من الكتيبة الاوكرانية البولندية، كما وتتمركز قواتها المسلحة في كل من اللبنان كجزء تابع للامم المتحدة والتي تستهدف وقف اطلاق النار فضلاً عن القوات التابعة لها في العراق ومهمتها تقديم الدعم والتدريب العسكري، اذ بلغ مجموع القوات المسلحة الاوكرانية المنتشرة في العالم والتي مهمتها حفظ السلام مايقارب (562) جندياً ووفقاً لإحصائيات وزارة الدفاع الأوكرانية وبحسب تقارير الامم المتحدة فقد وصل عدد قوات حفظ السلام الأوكرانية مايقارب (330-350) عسكرياً أوكرانياً بحلول عام (2025) ، الامر الذي عزز من مكانة ودور اوكرانيا في القضايا التي تمس امن المنطقة [2]

ففي عام (2022) شنت روسيا غزواً عسكرياً واسعاً على أوكرانيا تضمن شن العديد من الهجمات العسكرية ، فضلاً عن هجمات سيبرانية أدت الى خرق وتسريب العديد من المعلومات الاستخباراتية الخاصة بالحكومة الاوكرانية ، كما والحقت الضرر بالعديد من المباني والمنشات العسكرية التابعة لأوكرانيا ، الأمر الذي أدى الى خرق وتهديد الأمن القومي الأوروبي ، كما وقد أكدت القوى الأوروبية بأن الحرب بين روسيا وأوكرانيا هي حرب متكافئة من حيث الإمكانيات والقدرات العسكرية ووفقاً لإحصائيات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فقد بلغ عدد القتلى الأوكرانين ما يقارب(4302) مدنياً خلال الهجوم العسكري الروسي على اوكرانيا ، في المقابل فقد اعلنت روسيا عن مقتل (3151) جندياً روسياً في حربها على أوكرانيا، وبالرغم من إبداء العديد من التصريحات من كلا الطرفين والتي لم تتوصل الى الاعداد الحقيقية للضحايا وعدم دقة الإحصائيات المقدمة من قبل الطرفين ، إلا أن الواقع الذي تعيشه روسيا وأوكرانيا اليوم يبرهن عن حجم الخسائر التي لحقت بالطرفين نتيجة الحرب المدمرة والتي استهدفت البنى التحتية والاقتصادية والعسكرية[3] حيث اعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ان هدفه من شن الحرب على اوكرانيا يتمثل في نزع السلاح وتحجيم دورها في الساحة الدولية ،فضلاً عن تصريحه قائلاً (ان الحرب على اوكرانيا لم تكن خطئاً ولا ينوي فرض اي شيء بالقوة مؤكداً ان هنالك علاقات استراتيجية عميقة تربط كلا البلدين ولا يمكن اغفالها) ، في المقابل يسعى بوتين الى توسيع النفوذ وفرض السيطرة والهيمنة على اوكرانيا وهذا لا يتم الا باستخدام القوة بكافة اشكالها [4] كما وقد حضيت اوكرانيا بأهمية جيوسياسية في المدرك الاستراتيجي الروسي ، حيث تعدها روسيا الحديقة الخلفية لها ، ويرجع ذلك لعدة اسباب أهمها :

أ-جزءاً لا يتجزء من نطاق الامن الجيوبولوتيكي

ب- أحد الحواجز الفاصلة بين الغرب وروسيا من جهة ،وأحد الطرق التي تربط روسيا مع كل من البلقان والبحر المتوسط وأهم الممرات لنقل الطاقة ومنها الغاز الطبيعي عبر البحر الأسود والبحر المتوسط من جهة أخرى

وتعد مسألة امن الطاقة من أهم القضايا التي احتلت أهمية قصوى في السياسة الخارجية الروسية ،إذ وصلت نسبة صادراتها من الطاقة الى أوروبا عبر أوكرانيا الى مايقارب(80%)،كما أن تراجع مخزون الطاقة في الشرق الأوسط وحاجة الدول الأوربية الى مزيد من الأمدادات الطاقوية دفعت بروسيا الى التدخل في اوكرانيا والتي تشكل أحد خطوط نقل الطاقة الى اوروبا ،خصوصاً وأن الطموح الروسي يهدف الى السيطرة على مصادر الطاقة في بحر قزوين والوقوف بوجه المشروع الأوربي التركي (تاناب)، والذي يعد أحد أهم المشاريع في تزويد الطاقة الى أوروبا عبر تركيا فضلاً عن المقومات التي تتمتع بها اوكرانيا (الاقتصادية ،العسكرية ، التكنولوجية) والتي اثرت في رسم المصالح والأهداف الاوروبية في المنطقة [5]

ولو قارنا بين انصار الواقعية وانصار الليبرالية حول تفسيرهم للحرب الروسية – الاوكرانية لوجودنا ان انصار المدرسة الواقعية يرون ان اي توسع لحلف الناتو يعد تهديدا مباشرا للامن القومي الروسي ، لذلك فإن الحرب ما هي إلا حلاً لحماية مصالح روسيا القومية بالاضافة لوجود العديد من المسببات لقيام الحرب وأهمها المحدد الامني والمحدد الجيوسياسي، والذي يلعب دورا واضحا في نشوب الحرب بينهما فضلا عن رغبة روسيا بأعادة هيكلية النظام الدولي من احادي القطبية الى نظام متعدد الاقطاب تكون فيه روسيا احد الاقطاب المهيمنة عليه الى جانب الولايات المتحدة الامريكية والصين ،فضلاً عن الامكانيات والمقومات التي تتمتع بها روسيا مما مكنها من القدرة في إعادة ابراز مكانتها واهميتها كقوة عظمى بامكانها ممارسة السلطة والنفوذ داخل محيطها الاقليمي وتعزيز مكانتها الاقليمية، اما بالنسبة لانصار المدرسة الليبرالية فيرون ان حلف الناتو قد نجح في التوسع وبسط النفوذ في اوروبا وكذلك في دعمه ومساندته لاوكرانيا للوقوف بوجه التمدد الروسي من خلال عدة اجراءات اهمها فرض القيود والضرائب

الاقتصادية على روسيا واعادة تنشيط دور المؤسسات الدولية والمتمثلة بالامم المتحدة ومجلس الامن ،والذي تمكن من تقييد سلوك روسيا الاتحادية ، لذلك يمكن القول إن اجتياح روسيا لاوكرانيا ماهو الا بدافع اعادة التوازن الدولي في العالم ، فضلاً عن إعادة التوازنات الامنية في المنطقة ، اذا تعد روسيا ان انضمام اوكرانيا لحلف الناتو ماهو الا تهديد لمصالحها وامنها القومي، واحد التحديات التي تمس مكانة روسيا الدولية الامر الذي دفع بروسيا الى تعزيز مقوماتها وامكانياتها العسكرية لمواجهة اي خطر محتمل[6] حيث تحظى اوكرانيا بأهمية جيوسياسية في المدرك الاستراتيجي الروسي وهذا ما اكده (بريجنيسكي) في كتابه (رقعة الشطرنج الكبرى) ان روسيا الاتحادية بمعزل عن اوكرانيا لا تشكل قوى عظمى أوراسية ،في المقابل ان روسيا الاتحادية دون اوكرانيا لا تستطيع ان تكون قوى مهيمنة على النظام الدولي[7] وتسعى روسيا من خلال توجهها الأوراسي الى إقامة علاقات وطيدة مع دول المنطقة الأوراسية بهدف تقليص النفوذ الغربي–الأميركي المهدد لمصالحها الاستراتيجية، فهي تعد التمدد الغربي الامريكي تهديداً لعمقها الاستراتيجي وهذا ما دفع روسيا الى رفع مستوى قدراتها العسكرية (البرية ،البحرية ،الجوية) في شبه جزيرة القرم، اذ تمكنت من تحويلها الى قاعدة عسكرية مجهزة بكافة الاسلحة ومنها الاسلحة النووية معتبرة جزيرة القرم أحد المحاور المهمة في تحقيق التوازن الاستراتيجي مع حلف الناتو وأحد المناطق المهمة في تحقيق امنها القومي والاقليمي [8]

كما وتشكل أوكرانيا أحد أهم الدول التي تمنح روسيا الاتحادية القدرة على فرض هيمنتها ونفوذها السياسي على دول شرق اوروبا وكذلك دول القوقاز والبحر الاسود ، إذ تعد أوكرانيا أحد أهم المحاور في رسم توجهات روسيا الاستراتيجية تجاه دول الغرب نتيجةً لما تمتلكه من موقع جيوبولتيكي مهم والذي يطلق عليه ب (رقعة الشطرنج الأوراسية) ،وعليه يمكن القول أن أوكرانيا تحتل مكانة مهمة في رسم سياسة روسيا الاتحادية بفعل التقارب الجيوسياسي بينهما ، فضلاً عن الثروات والمقومات التي يمتلكها كلا الطرفين وعلى كافة المستويات الاستراتيجية (العسكرية ، الاقتصادية ، الطبيعية) ،وهذا ماجعل روسيا أحد القوى الدولية المؤثرة في السياسة الدولية تجاه الغرب ، بالمقابل فإن أوكرانيا تشكل نقطة تحول في سياسة روسيا الخارجية خصوصاً وأنها تضم أكبر عدد من سكان الروس القانطين على أراضيها ،وأحد الدول المؤثرة في سياسة أمن الطاقة الروسي كونها تشكل دولة عبور لنقل الطاقة الى أوروبا ،ونقطة وصل لمعظم البنى التحتية الخاصة بالصناعات الروسية وعلى كافة المستويات (الطرق ، سكك الحديد ، أنابيب نقل الطاقة ، المنشأت الكهربائية) ، فهي بذلك تمنح روسيا الاتحادية من بسط نفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري تجاه دول شرق أوروبا والبحر المتوسط والبحر الأسود، فضلاً عن كونها أحد البوابات التي مكنت روسيا من استعادة نفوذها ومكانتها الاستراتيجية في المنطقة وتحقيق التوازن الاقليمي والدولي والتي تشكل فيه روسيا أحد نقاط الارتكاز في تحقيقه ، إذ تسعى روسيا الى تعزيز قدراتها وبلوغ أحد أهدافها ومصالحها العالمية، وهذا لا يتم إلا من خلال فرض هيمنتها وسيطرتها على دول جوارها الجغرافي بما فيه أوكرانيا وفقاً لمدركها الاستراتيجي ، إذ تعد روسيا إن ضم جزيرة القرم ماهو إلا بهدف تقليص الوجود الغربي بما فيه حلف الناتو والحلفاء الاستراتيجيين [9] إذ يمكن القول أن الصراع بين روسيا وأوكرانيا لم يقتصر على كونه صراع بين قوتين متكافئتين من حيث الإمكانيات والمقومات فحسب، بل أمتد ليشمل تقليص النفوذ الغربي المتمثل بحلف الناتو والاتحاد الأوروبي ، بالتالي فإن أوكرانيا لم تكن سوى أداة وجبهة متقدمة للهجوم على روسيا ، وبهذا فإن الحرب الروسية موجهة ضد حلف الناتو ولم تقتصر على أوكرانيا فحسب وهذا ما أكدته التقارير الأمنية فإن الحرب الروسية على أوكرانيا تضمنت العديد من الملفات البعض منها كان نتاج لتفكك الاتحاد السوفيتي سابقاً، والبعض الآخر يعد أخطر الملفات التي تهدد أمن روسيا القومي والمتمثل بالتدخل الغربي – الأمريكي ومحاولات الضغط على أوكرانيا واستخدامها كأداة ضد روسيا بإعتبارها تشكل أكثر المحاور التي تعيق المصالح والأهداف الغربية في المنطقة الأوراسية ،نتيجة موقعها الجيوسياسي المهم والذي يربط ثلاث قارات (أوروبا ،آسيا ،إفريقيا) فضلاً عن محاولة أوكرانيا بالانضمام لحلف الناتو والاتحاد الأوربي وإعلان أوكرانيا عن نيتها في امتلاك سلاح نووي وبدعم من القوى الدولية ومنها الولايات المتحدة الأمريكية ، فضلاً عن إعلان جمهورتي (دونيتسك ولوغانسك) واستقلالهما وضم روسيا لشبه جزيرة القرم ،جميع هذه الملفات شكلت أهم القضايا وأخطرها واحد المسببات لإندلاع الحرب الروسية – الأوكرانية ، فمنذ عام (2014) اتخذت أوكرانيا إجراءات عدة وعلى كافة المستويات الاستراتيجية بما فيها الاجتماعية والدينية، والتي تضمنت انفصال الكنيسة الارثدوكسية الأوكرانية عن مرجعيتها في روسيا [10] لذا نجد أن التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا كان شاملاً ومتعدد الأدوات والوسائل فضلاً عن الدور الأعلامي الممنهج والذي اتصف بالشمولية والتعددية ،والتي نالت الوسائل والسرديات مستهدفتاً اظهار ضعف الدعم الغربي والذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك الانقسامات الداخلية والضعف الأوكراني في التصدي للهجمات العسكرية الروسية والوقوف بوجه طموحاتها الموالية للغرب ، لذلك فقد أصبح الاعلام الروسي أحد أهم الأدوات التي تندرج ضمن القوة الناعمة للكرملين والتي تمكنت الاستراتيجية الروسية من توضيفها في حربها ضد أوكرانيا بهدف تحقيق أهدافها ومصالحها القومية [11]

وعليه يمكن القول أن الاستراتيجية الروسية تقوم على توضيف القوة الذكية (الصلبة والناعمة) في توسيع نفوذها وزيادة هيمنتها في المنطقة، فهي لم تقتصر على توظيف الجانب العسكري فحسب، بل شملت القوة الناعمة (soft power) الى جانب القوة العسكرية والقوة السيبرانية كالدعاية الاعلامية في التاثير على الراي العام ومحاولة جذب الدعم في حربها على اوكرانيا كما ولعبت الاطراف الدولية دورا مهما في ادارة الصراع الروسي الاوكراني وعلى الصعيدين الداخلي والخارجي بهدف حماية مصالحهم الاستراتيجية في المنطقة، ففي عام(2022) ومع بدء الهجوم الروسي على اوكرانيا والذي تمكنت فيه روسيا من حماية اقليم الدونباس والواقع في جنوب شرق اوكرانيا اخذت الاحداث تتسارع مما اثار العديد من التساؤلات حول ماهية الاهداف والتداعيات وراء الحرب الروسية على اوكرانيا ،أذ يمكن القول أن الهدف الرئيسي من الحرب هو العمل على تدمير البنى التحتية الأوكرانية بكافة أشكالها وأهمها العسكرية والتي تعدها روسيا بنية هجومية متطورة ومدعومة من الدول الغربية بما فيها حلف الناتو والولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن السيطرة على الأسلحة النووية الأوكرانية وكذلك توفير الدعم والمساندة لجمهوريتي (دونيتسك ولوغانسك) للوقوف بوجه التمدد الأوكراني الذي انطلق من العاصمة كييف ، إذ تمكنت روسيا من إطلاق مايقارب (100) صاروخ باليستي قصير المدى SRBMS وكذالك صواريخ بالستية بعيدة المدىMSRBMS وكذلك اسكندر وصواريخ بعيدة المدى وصواريخ من نوع كروز في مواجهة القوات العسكرية الأوكرانية [12] كما ويتضح لنا أن الحرب الروسية الأوكرانية ماهي إلا بهدف قيام مشروع الاوراسية الجديدة والتي نادت بها حكومة بوتين وتضمنت محاور عدة تسعى روسيا الى تحقيقها والمتمثلة بإعادة إحياء الاتحاد السوفيتي من جديد وضم عدة أقاليم تمتد لتصل الى أوروبا وآسيا، فضلاً عن رغبة وطموح روسيا في إقامة شراكات استراتيجية متكاملة وعلى كافة المستويات (الاقتصادية ، العسكرية ، الأمنية ، السياسية) مع الدول الأوربية والآسيوية المناوئة للغرب ، فضلاً عن رغبة روسيا في توسيع مجالها الحيوي لضم الأقاليم ذات الأمكانيات الجيوسياسية ، لذا فإن الصراع المتواصل بين الغرب وتحديداً حلف شمال الأطلسي وروسيا حول أوكرانيا لا يقتصر على مساحة جغرافية واحدة فحسب ، إنما مرتبطاً بالصراع الحضاري والتأريخي بين المنطقتين الأوراسية والأطلسية[13]

إذ يمكن تحديد الدوافع الرئيسية وراء الحرب الروسية – الأوكرانية وعلى النحو التالي : –

1–الدوافع الجيوسياسية : تعد أحد أهم الدوافع التي مكنت روسيا من تحديد أهدافها وتحقيق مصالحها من خلال توسع نطاق مجالها الحيوي على حساب المناطق الأوكرانية ، إذ لا يمكن تحقيق الأمن القومي الروسي ووفقاً لمنظورها الاستراتيجي الا بضمان أمن الحدود الروسية الأوكرانية ،وهذا لا يتم إلا من خلال التوسع الجيوسياسي والذي يمنح روسيا حق السيطرة بشكل تام على أهم المناطق الحيوية المؤثرة في الحفاظ على أمنها القومي ومنها المناطق البحرية الواقعة على حوض أزون والبحر الأسود ، والتي تشكل أحد أهم المناطق التي ترتبط برياً مع شبه جزيرة القرم ،فضلاً عن كونها تشكل أقصر الطرق للوصول الى الداخل الروسي واستهدافه ، لذلك فأن روسيا حريصة على توفير الحماية اللازمة ضد أي تهديد خارجي (غربي ، أوكراني) يستهدف مصالحها ، كما ويعد أبرام الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لأتفاقية ضم لوغانسك ودونيتسك وخيرسون الى روسيا ماهو إلا بهدف تقليص النفوذ الأوكراني منذ عام (2014)، حيث تشكل هذه المناطق رأس الهرم التي تربط شبه جزيرة القرم ببقية المناطق براً ، لذلك أن توسيع روسيا لمجالها الحيوي يتطلب التصعيد والتدخل العسكري نحو الأراضي الأوكرانية والوقوف بوجه التوسع الأطلسي والمتمثل بحلف الناتو [14]

2–الدوافع التاريخية : لقد لعب العامل التاريخي دوراً مهماً في زيادة رقعة الصراع الروسي –الأوكراني ، حيث أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وكذلك العقل المدبر لروسيا المفكر اسكندر دوغيين جعلو أحد اهداف استراتيجية روسيا العليا وأحد اهداف سياستها الخارجية هو إستعادة الارث الروسي وإعادة أحياء أمجاد الأمبراطورية القيصرية [15] إذ يرى دوغيين إن إحياء روسيا القيصرية من جديد هو الطموح الذي تسعى روسيا الى تحقيقه عبر المراحل التاريخية لسيطرة على مناطق النفوذ السوفيتية سابقاً ، حيث يعد دوغيين أحد صناع القرار في روسيا وكذلك العقل المدبر لبوتين والذي شغل منصب رئيس مجلس الدوما الروسي والذي يتبنى سياسة خارجية متعددة الأبعاد تستهدف إعادة بناء الاتحاد السوفيتي ولم يقتصر على مساحة جغرافية معينة، بل تمتد ليشمل الفضاء الأوراسي برمته حيث استطاع من توظيف العامل الجيوبولتيكي الى جانب القوى العسكرية الروسية في تحقيق أهداف وطموحات روسيا الاتحادية [16]

3–الدوافع الاقتصادية : تحتل روسيا مكانة مهمة في سياسة أمن الطاقة ، إذ تعد روسيا من الدول المصدرة للغاز وتحتل المرتبة الأولى في العالم في تصدير مايقارب 16 % مليار قدم مكعب من الغاز الى أوروبا فضلاً عن امتلاكها أهم الممرات لنقل الغاز الطبيعي إلى أوروبا نتيجة لماتتمتلكه من موقع جيوسياسي مهم أثرت وبشكل مباشر في سياسة أمن الطاقة العالمي ، وبالتالي فأن روسيا تخشى من انضمام أوكرانيا لحلف الناتو وذلك لأن إنضمامها سيؤدي إلى عرقلة تصدير روسيا للغاز الطبيعي إلى أوروبا الأمر الذي سيهدد أقتصادها والذي يعتمد بالدرجة الأولى على الطاقة ،

حيث تشكل أوروبا أحد الأسواق المستهلكة للطاقة الروسية وهذا ماسيدفع بروسيا إلى إتخاذ جميع التدابير اللازمة للوقوف بوجه التمدد الأوكراني على حسابها

4-الدوافع الأمنية : يعد أحد أهم الدوافع والأسباب التي دفعت بروسيا بالقيام بحربها على أوكرانيا خشية من انضمام أوكرانيا الى حلف الناتو، فضلاً عن الدعم الغربي المقدم لها ، حيث أن الاستراتيجية الروسية تستهدف السيطرة وتوسيع النفوذ على حساب الجانب الأوكراني ، كما وتسعى روسيا إلى تحقيق مصالحها الحيوية في المنطقة ،فضلاً عن حماية ميناء سيفاستوبول والذي يضم أكبر قاعدة عسكرية روسية وأكبر أسطول بحري روسي من أي خطر أوكراني غربي محتمل ، في المقابل فقد سعت حكومة أوكرانيا بقيادة زلنسكي إلى إلغاء الاتفاقية المبرمة بين الرئيس فلاديمير بوتين والرئيس الأوكراني السابق (ياناكوفيتش) والتي تضمنت الموافقة على بقاء القاعدة البحرية الروسية في ميناء سيفاستوبول والتي كان من المقرر إنهاء وجودها في عام (2017)ولكن تم تمديد بقاؤها حتى عام (2024) مقابل دفع مايقارب 7 مليار دولار سنوياً لصالح الجانب الأوكراني، فضلاً عن خفض سعر الغاز الطبيعي المصدر إلى أوكرانيا بنسبة 30% ، فبعد تولي زلنسكي السلطة في أوكرانيا حاول ولمرات عدة إيقاف العمل بالأتفاق ، الأمر الذي أدى إلى توتر وتصعيد العلاقة بين الطرفين [17] يتضح مما تقدم أن الحرب الروسية على أوكرانيا شكلت أحد التحولات الاستراتيجية والتي أثرت في بنية النظام الدولي وكذلك في إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية والدولية ،وعليه فإن طبيعة العلاقات الروسية التركية في ظل الحرب الأوكرانية تقتضي فهم وتحليل مسار هذه العلاقة ووفقاً لمعادلة التعاون والتنافس الاستراتيجي ومدى تأثيرها على ميزان القوى .

المحور الثاني العلاقات الروسية –التركية في ضوء الحرب الاوكرانية

تشكل العلاقات الروسية–التركية اهمية كبيرة في العلاقات الدولية، اذ اتصفت بالتعقيد والتشابك من جهة ،وبالتعاون والتنافس من جهة اخرى حيث مرت هذه العلاقة بالعديد من التحولات والمتغيرات فتارة تتجه نحو التنافس، وتارة اخرى نحو التعاون وتعزيز المصالح المشتركة ، كما وقد لعبت القضايا الأقليمية والدولية دوراً مهماً وأحد الأسباب المباشرة في استمرار هذه العلاقة على مدار العقود الماضية ، إذ إن المتغيرات الأقليمية والدولية لها الدور الأكبر في تحديد مسار العلاقات الروسية – التركية ، فبعد عام(2000) وبعد تولي فلاديمير بوتين السلطة في روسيا أخذت العلاقات تتجه نحو تعزيز الشراكة والتعاون الاستراتيجي بين الطرفين وعلى كافة المستويات (الاقتصادية ، العسكرية، السياسية) ،الأمر الذي أثار حفيظة الدول الأوروبية وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية ، كون تركيا تشكل أحد أهم أعضاء حلف الناتو وثاني أكبر دولة في الحلف من حيث القدرات العسكرية والمقومات الجيوسياسية بالمقابل فهي تشكل الدولة الخصم لروسيا الا ان هذا لا يمنع من تعزيز التعاون بينهما نتيجة المصالح المشتركة بين الطرفين ،فضلاً عن الحسابات الجيوسياسية التي ترتبط معها عبر التاريخ فبالرغم من وجود نقاط خلافية تتعلق بالعديد من القضايا الاقليمية والدولية (الازمة الاوكرانية ،الأزمة السورية، الطاقة،اللبلقان، القوقاز ، البحر المتوسط) الا ان هنالك رغبة واضحة لكلا الطرفين في تحقيق مصالحهما واهدافهما الاستراتيجية ووفقا للفرص والمحددات التي تربطهما [18] حيث ان نتاجات الحرب الباردة والخلافات المشتركة بين الطرفين حول هذه القضايا دفعت البلدين الى توظيف العامل الاقتصادي وابرازه كاحد اهم العوامل والمحددات المؤثرة في شكل العلاقة وكذلك في رسم التوجهات الاستراتيجية للبلدين ،وعليه يمكن القول ان الجانب الاقتصادي يشكل الجانب الأكثر فاعلية في مسار التقارب الروسي التركي ، إذ تحتل تركيا المرتبة السابعة من حيث مؤشر الاقتصاد العالمي و شريك استراتيجي لروسيا، كما وأن العلاقات الروسية – التركية تمثل انموذجاً واضحاً للبرغماتية السياسية التي تحكمها المصالح والأهداف، وبالرغم من تباين التصريحات لكلا الطرفين أزاء القضايا المتعددة ألا أن التقارب الجيوسياسي يفرض واقعاً جديداً وهو المتحكم الرئيسي في شكل العلاقة بينهما [19]

أولاً / محددات العلاقات الروسية – التركية

حيث يمكن تحديد أهم الأبعاد التي تحكم العلاقات الروسية التركية ومدى تأثيرها على مصالح وأهداف كل منهما وعلى النحو الأتي :

1-**المحدد الأقتصادي والتجاري** : يعد أحد أهم المحددات التي أثرت في شكل العلاقات الروسية التركية ،فضلاً عن كونه أحد الفواعل المؤثرة في رسم السياسات والتوجهات الاستراتيجية لكلا الطرفين ، حيث أخذت العلاقات الروسية التركية وبعد وصول حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا عام(2002) تتجه نحو تعزيز وتطوير التعاون لا سيما في المجال الأقتصادي ،خصوصاً بعد تبني الحكومة التركية سياسة تصفير المشكلات وتحقيق المصالح والأهداف النابعة من عمقها الاستراتيجي وتوسيع مجالها الحيوي الذي يخدم مصالحها وأهدافها الاستراتيجية في المنطقة ، في المقابل فقد سعت حكومة بوتين ومنذ توليها السلطة في روسيا عام (2000) الى تبني مشاريع اقتصادية عدة فضلاً عن تطوير العلاقات بين البلدين

لا سيما في مجال الطاقة وكيفية تأمينها كونهما يشكلان أحد الفواعل المؤثرة في سياسة أمن الطاقة العالمية ، فضلاً عن المجالات الآخرى كتبادل التجاري وإنشاء مشاريع استثمارية فخمة بأمكانها تحقيق عوائد مالية كبيرة لكلا الطرفين [20] إذ يحرص البلدين على تنمية العلاقات بينهما بما يحقق مستوى جيد من التقارب الذي يستهدف تحقيق المصالح المشتركة بينهما خصوصاً في مجالي الاستثمار والطاقة ، حيث وصل معدل التبادل التجاري بينهما مايقارب (25,6) مليار دولار عام (2012) ومايقارب(35) مليار دولار بنهاية عام (2024) ، كما وقد عقد الجانبين العديد من الاتفاقيات التعاونية في مجال الطاقة بكون روسيا أحد الدول الموردة للغاز الطبيعي وتحتل مكانة استراتيجية مهمة في سياسة أمن الطاقة العالمية ، فهي لم تقتصر على كونها دولة عبور للطاقة فحسب ، إنما أحد الدول المصدرة للغاز الطبيعي ،حيث عمل الطرفين على بناء مشروع (السيل التركي للغاز الطبيعي) والذي يتكون من أربعة خطوط لنقل الطاقة ، الأول بحجم (10,75) مليار مم^3 والذي يمتد من روسيا مروراً إلى تركيا عبر البحر الأسود والخطوط الأخرى بحجم (50) مليار مم^3 وتمتد من تركيا إلى اليونان ومن ثم إلى روسيا والتي تشكل فيه تركيا أحد أهم دول العبور إلى أوروبا، فضلاً عن كونها أحد الدول المصدرة للغاز الطبيعي خصوصاً بعد الاستكشافات الأخيرة التي قامت بها في منطقة البحر المتوسط وترسيم الحدود وتحديد المناطق الخالصة لكلا الطرفين [21]

كما وتسعى روسيا الى تعزيز نفوذها ومكانتها الاستراتيجية في المنطقة، وهذا لا يتم الا من خلال اقامة عدة اتفاقيات تعاونية من شأنها تحقيق المصالح والاهداف لكلا الجانبين ،اذ تعد روسيا احد اللاعبين المؤثرين في سياسة امن الطاقة خصوصا بعد الاستكشافات الاخيرة للطاقة ومنها الغاز الطبيعي في منطقة البحر المتوسط ، حيث تشكل مصادر الطاقة المستكشفة في منطقة البحر المتوسط احد التحديات التي تهدد مصالح واهداف روسيا الاتحادية كونها احد اهم الدول المصدرة للطاقة الى اوروبا ودول العالم، اذ تعد شركة غازبروم الروسية من اكبر الشركات في العالم واهمها استخراج الغاز الطبيعي حيث تقوم ببيع مايقارب ثلث الغاز الطبيعي الى تركيا وأوروبا فضلاً عن كونها تسيطر على مايقارب51% من عوائد الغاز الطبيعي في منطقة البحر المتوسط ، وهذا مادفعها إلى تطوير شبكات الأنابيب ومنها شبكة (السيل الجنوبي)[22] ففي الأونة الأخيرة توسع حجم التعاون الاقتصادي والتجاري بين الطرفين من خلال إنشاء مشاريع استثمارية ،وكذلك رفع مستوى التبادل التجاري وتحقيق التكامل الاقتصادي، فضلاً عن إقامة علاقات جيدة خصوصاً في الجوانب التي تحقق مكاسب اقتصادية وأهداف أستراتيجية بعيدة المدى ، كما وتحتل روسيا ثاني أكبر شريك تجاري لتركيا وأكبر مجهز للطاقة ومنها الغاز الطبيعي ،والتي تشكل الجزء الأهم في اقتصاد تركيا ،فضلاً عن منحها حافزاً قوياً للحفاظ على علاقاتها السياسية بروسيا بما يخدم التوازن الاستراتيجي بينهما ، وفي المقابل فقد تمتلك تركيا أهم الشركات التجارية والاستثمارية في روسيا ،ومنها كاما (GAMA) وشركة تيكفين (Tekfen) وأينكا (ENKA) والتي تعد بمثابة أداة ضغط على الجانب الروسي وهدفها تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي والتجاري بين الطرفين[23]

ولم يقتصر التعاون الروسي التركي في مجالي الاقتصاد والطاقة، فحسب بل أمتد ليشمل الطاقة النووية الذرية ، إذ منحت روسيا الموافقة في بناء محطة للطاقة الذرية وتحت أشرافها والتي تضم (4) مفاعلات بقدرة (1.200) ميغاوات والتي دخلت الخدمة عام (2019)، وتقدر تكلفة المشروع بما يقارب(20) مليار دولار والتي عملت على أنشائها شركة (روسيا توم) الروسية للطاقة النووية ، فضلاً عن إقامة مشاريع تعاونية تخص مجالي تطوير التكنولوجيا والسلع والمعدات التركية ، لذلك فأن للعامل الاقتصادي دوراً هاماً في تطوير العلاقات الروسية التركية ومدى تأثيرها على المحيطين الأقليمي والدولي [24]

2-المحدد السيبراني والتكنولوجي: تعد روسيا أحد أهم الدول التي تمتلك قوة سيبرانية تمكنت من توظيفها في العديد من الأزمات والحروب وأهمها الحرب على أوكرانيا ، حيث تمتلك أهم الأنظمة والبرمجيات تختص بمكافحة الفايروسات ، فضلاً عن امتلاكها أهم محركات البحث الروسي (kasper, yandex,antivrus) وشبكات التواصل الاجتماعي المؤثرة على الرأي العام ، إذ تعد القوة السيبرانية أحد أهم المقومات الاستراتيجية التي تمكنت كلا من روسيا وتركيا من توظيفها في إدارة الأزمات والحروب وكذلك مواجهة التهديدات الأقليمية والدولية والتي تمس الأمن القومي بالدرجة الأولى ، فضلاً عن امتلاكها تطوراً تكنولوجياً في مجال السلاح النووي والأنظمة بعيدة المدى سواءً كانت دفاعية أم هجومية ، الأمر الذي جعل العلاقات الروسية التركية تتخذ أبعاداً إيجابية في تحقيق المصالح خصوصاً وأن كليهما يشكلان قوتان مؤثرتان في محيطهما الأقليمي والدولي، إذ يعد مشروع إنشاء محطة(أكويو) للطاقة النووية أحد النماذج التي تجسد آلية التعاون بين الطرفيين من خلال تقديم الجانب الروسي كافة االدعم اللوجيستي والمتمثل بإرسال الخبرات والتقنيات الى الجانب التركي ، فضلاً عن توفير أنظمة الحماية السيبرانية والتي تستهدف حماية البنى التحتية وكذلك شبكات الاتصالات [25]

3-**المحدد العسكري والأمني** : يشكل التعاون العسكري والأمني بين تركيا وروسيا أحد أهم المحددات المؤثرة في ميادين التعاون الثنائي بينهما في ظل بيئة إقليمية تتشهد العديد من التحديات والتهديدات (الإرهاب ،الهجرة غير الشرعية) حيث تمكنت روسيا من تحقيق تعاون في مجال بيع الأسلحة لتركيا، فضلاً عن تقديم كافة الدعم اللوجيستي والتقني الذي من شأنه أن يحقق لتركيا مستويات متقدمة في مجال التصنيع العسكري وأدخال التقنيات الحديثة في تطوير مجالها العسكري والأمني نتيجةً لماتمتلكه تركيا من مقومات جيوسياسية متمتثلة بموقعها الاستراتيجي المهم وكذلك الإمكانيات التي تتمتع بها وعلى كافة المستويات (السياسية ، الاقتصادية ، العسكرية)، فضلاً عن كونها أحد أهم أعضاء حلف الناتو المدعوم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث إطلقت تركيا مبادرة تضمنت إنشاء منظمة الأستطراء والتعاون بين العديد من المناطق وأهمها (القوقاز، البلقان، منطقة البحر المتوسط ، منطقة البحر الأسود) ، والتي تضم كلاً من تركيا وروسيا وجورجيا وأذربيجان ، إذ يرى الجانبين أن لغة الحوار وأحلال التعاون بين الطرفين لم يكن بفعل تدخل خارجي بل أن الواقع الجيوسياسي يفرض عليهما التعاون والمصالحة وأحلال السلام من أجل تحقيق المكاسب والمصالح الاستراتيجية بدلاً من الصراع والمواجهة التي قد تصل إلى مرحلة الحرب [26] في المقابل تسعى روسيا إلى إبراز قدراتها في التأثير على المنطقة الإقليمية وذلك من خلال عملية التوسع والهيمنة على العديد من المناطق وهذا ماعملته في سوريا وأوكرانيا من خلال فرض سياسة التوسع الأمني ورسم سياسة أمنية جديدة تضمن لها تحقيق المصالح الحيوية وعلى المدى البعيد في ظل التنافس الأميريكي في منطقة الشرق الأوسط ، إذ تمكنت روسيا بقيادة بوتين من توسيع نفوذها وهمينتها في المنطقة وتحقيق دوراً فاعلاً في رسم سياسة أمنية تستهدف تحقيق مصالحها الاستراتيجية العليا ووفقاً للعديد من الاتفاقيات المبرمة مع العديد من القوى الاقليمية (إيران ، تركيا) ، حيث إن التدخل العسكري ووجود القواعد العسكرية الروسية في سوريا فضلاً عن ضمها للعديد من الأقاليم أثر في رسم سياستها الأمنية التوسعية [27]

ويرى (جورج فريدمان) أن الوافع الجيوسياسي يفرض على روسيا إعادة النفوذ والتنافس في المحيطين الاقليمي والدولي ، فضلاً عن التأثير في إدارة التفاعلات الدولية ، إذ يعد التوسع الروسي في المنطقة الاقليمية ماهو إلا بهدف تحقيق بعديين رئيسيين الأول ذاتي والذي يتضمن تعزيز القوة الروسية للوصول إلى القدرة المستهدفة في إعادة أمجاد الاتحاد السوفيتي ووفقاً للاعتبارات الجيوسياسية الجديدة ، أما الثاني فهو بعد إقليمي يتضمن تقييم وتحليل البيئة الاقليمية بكافة متغيراتها والتحديات التي تشهدها (الشيشان ،القرم ، جورجيا ، أوكرانيا) ومدى تأثير هذه المتغيرات على الدور الروسي في المنطقة [28]كما إن هنالك العديد من الثوابت الاستراتيجية في الفكر الروسي هي التي تحدد توجهاتها أزاء جوارها الاقليمي ،وكذلك تحديد مصالحها وأهدافها في العالم ، إذ تمتلك روسيا مقومات وإمكانيات عسكرية مهمة حيث أنها تحتل رابع أقوى جيش في العالم ، فضلاً عن أمتلاكها العديد من الصناعات العسكرية والدفاعية، كما وتمتلك قوة نووية قادرة على التهديد والردع ، جميع هذه المقومات مكنت روسيا من تحقيق تطلعاتها وطموحاتها في العالم ،الأمر الذي جعل الحكومة التركية تخشى روسيا في العديد من الجوانب وأهمها الجانب الجيوبولوتيكي والذي تعده تركيا أهم التحديات التي تهدد أمنها القومي ، في المقابل تسعى تركيا إلى تعزيز علاقاتها مع الجانب الروسي خصوصاً في المجال العسكري والأمني في ظل التحديات والمتغيرات التي يشهدها العالم وأهمها الحرب الروسية على أوكرانيا [29]

كما وقد أبرمت تركيا مع روسيا مايقارب (60) إتفاقية تتضمن تطوير المجال العسكري والدفاعي، فضلاً عن تطوير كافة المعدات القتالية والصناعات الحربية ، فضلاً عن تطوير مجالات الصناعات النووية والقدرات السيبرانية ، حيث تضمنت هذه الاتفاقيات بنود عدة أهمها محاربة الإرهاب وتقديم الدعم والمساندة للقوات التركية فضلاً عن التنسيق بالقضايا التي تمس الأمن القومي الاقليمي والدولي [30] ويمكن تحديد أهم الدوافع الاستراتيجية العسكرية الروسية وعلى النحو التالي :-

1. حماية الأمن القومي الروسي ،وهذا لا يتم إلا من خلال تعزيز التعاون المشترك مع الجانب الروسي، حيث تبرز أهمية ومكانة تركيا ومدى تأثيرها في الأمن القومي الروسي فضلاً عن دورها وفاعليتها في تحجيم المخاطر والتهديدات الاقليمية كونها تشكل أحد أهم أعضاء حلف الناتو والتي تمتلك ثقلاً أمنياً وعسكرياً خصوصاً في مجالي مكافحة الإرهاب (داعش) ونزع السلاح النووي ووفقاً للمنظور الجيوبولوتيكي الروسي
2. حماية المناطق ذات التأثير الجيوسياسي والمؤثرة في الأمن القومي الروسي ،خصوصاً وأنها تسيطر على أهم المضائق البحرية المشتركة مع تركيا (البسفور الدردنيل) واللذان يشكلان أهمية جيوسياسية في المدرك الاستراتيجي الروسي ، فضلاً عن أن أهم القواعد العسكرية الروسية المتواجدة في أوكرانيا تقع بالقرب من الأراضي التركية ، بالتالي فإن روسيا حريصة على تعزيز أمنها الاقليمي وهذا لا يتم إلا من خلال تعزيز تعاونها العسكري والأمني مع الجانب التركي [31] جميع هذه الدوافع أثرت وبشكل مباشر في تطوير وتعزيز العلاقات الروسية التركية، وخصوصاً وأن كلا الجانبين تربطهم شركات استراتيجية تتجسد في إبرام أهم الاتفاقيات التي تضمن شراء تركيا لمنظومة الصواريخ (أس 400)، والتي تعد الأكثر تطوراً في العالم ، إذا يعد هذا الإتفاق من أهم الاتفاقات التي أبرمتها تركيا مع الجانب الروسي وخارج منظومة حلف الناتو [32]

ثانياً / موقف تركيا من الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها

شكلت الأزمة الأوكرانية توتراً واضحاً في العلاقات الروسية التركية ،خصوصاً بعد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم عام(2014) ،والقرار الروسي في التدخل العسكري وإعلان الحرب على أوكرانيا عام (2022) ، فمنذ بداية الحرب الروسية الأوكرانية حذرت تركيا من تفاقم الأزمة وأعتبرت أن هذه الحرب من شأنها أن تإيجاد صراعات جديدة في المنطقة ،خصوصاً في المناطق التي تشهد نزاعات عدة (ناغورنو،كاراباخ ، أيخازيا ، اوسيتيا الجنوبية) ،ومدى تأثير هذه الصراعات والنزاعات على الأمن القومي التركي ، إذ دعت الحكومة التركية وبجهود متواصلة لتدخل حلف الناتو والمجتمع الدولي لإيجاد حلول متعددة لإيقاف الحرب على أوكرانيا ، في المقابل فإن العلاقات الأوكرانية التركية تتسم بالحذر الشديد كون تركيا أحد أعضاء حلف الناتو وعليها إلتزامات وواجبات لا يمكن أن تتخطاها ووفقاً للأستراتيجية الدفاعية لحلف الناتو ،الأمر الذي يضعها تحت تأثير الضغط الدولي نتيجة لما تتبناه من سياسة متوازنة في علاقاتها مع كل من روسيا وأوكرانيا ، حيث إنها تسعى للحفاظ على علاقاتها الإيجابية معها ، فمن جهة عملت تركيا على دعم أوكرانيا في مجال التسليح من خلال تزويدها بالمسيرات نوع بيرقدار(2) منذ بداية التدخل العسكري في أوكرانيا، ومن جهة أخرى لم تشارك تركيا في اتخاذ العقوبات والتي فرضتها الدول الغربية ومنها دول حلف الناتو على روسيا ، حيث أنها تسعى إلى أخذ دور الحياد وتقديم الدعم الاستراتيجي لكلا الطرفين [33] حيث نجد تركيا تلعب دور الوسيط الدبلوماسي في حل الازمة الأوكرانية وإنهاء الحرب على أوكرانيا ، إذ لم ترغب تركيا في شن هجوماً عدائياً على روسيا وامتنعت عن التصويت الذي أقره المجلس الأوروبي ،والذي تضمن تعليق عضوية روسيا فضلاً عن نقضها القرارات التي تتخذها الدول الغربية في فرض العقوبات الاقتصادية على روسيا مكتفياً في إدانة الهجوم الروسي على أوكرانيا ،والذي اعتبرته مخالفاً للقوانين الدولية ومهدداً لمصالح وأهداف كل منهما ، وفي الوقت نفسه يصعب تحديد وفهم سلوك السياسة الخارجية التركية تجاه الحرب الروسية الأوكرانية ، فبالرغم من أخذ دور الحياد وبالرغم من علاقاتها الوطيدة مع روسيا وعلى كافة الأصعدة الجيوسياسية إلا أنها من أشد الرافضين في قرار روسيا بضم شبه جزيرة القرم عام (2014) مؤكدةً دعمها المستمر في حفظ وحدة الأراضي الأوكرانية وعدم المساس في سيادتها وستقلاليتها ، فضلاً عن دعمها المستمر للجانب الأوكراني خصوصاً في مجال التعاون العسكري والدفاعي وتقديم الدعم اللوجيستي لكييف في حربها ضد روسيا [34]

حيث أن الجهد الدبلوماسي التركي يشكل أحد أهداف سياستها الخارجية ووفقاً لنظرية تصفير المشكلات في مواجهة الأزمات الاقليمية والدولية [35] فمنذ بدء الحرب الروسية على أوكرانيا في(24) من فبراير عام (2022) أكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على استغلال هذه الفرصة بهدف تعظيم مكاسب تركيا الاستراتيجية ، وذلك من خلال إعادة التوازن الاقليمي والدولي ووفقاً لمعادلة التفاعلات الدولية ، فضلاً عن تعزيز علاقاتها مع الجانب الروسي نتيجة المصالح والأهداف المرتبطة بينهما، وكذلك تقديم الدعم لأوكرانيا كون تركيا أحد الأعضاء حلف الناتو مما يترتب عليها اتخاذ موقفاً في هذه الحرب ، فبالرغم من العلاقات المتوترة مع روسيا خصوصاً بعد ضم روسيا لجزيرة القرم وموقف تركيا ازاء الاقلية والتي تتكلم اللغة التركية والقانطة على الأراضي الروسية ،فضلاً عن موقفها الثابت تجاه الحرب الروسية الأوكرانية مؤكدتاً على وحدة الأراضي الأوكرانية، إلا إن هذه التوترات والمتغيرات لم تستمر طويلاً بل تمكنت تركيا من استثمارها وتوظيفها بهدف تحقيق مصالحها وأهدافها الاستراتيجية العليا ، حيث تم الاتفاق مع الجانب الروسي على تعزيز التعاون المشترك خصوصاً في مجالي الطاقة والحبوب، فضلاً عن موقفها الايجابي في رفضها التام للعقوبات الغربية على روسيا كون هذه العقوبات تضر بمصالحها الحيوية في المنطقة [36] في المقابل فقد اتاحت الحرب الروسية على أوكرانيا فرصة كبيرة لإعادة رسم توجهات تركيا الاستراتيجية وتحقيق أهدافها المنشودة ،الأول منها تعزيز مكانتها الاقليمية والدولية من خلال الحفاظ على علاقاتها المتوازنة مع كل من كييف وموسكو دون المساس بحساباتها الجيوسياسية بالمنطقة ، وكذلك الرفض القاطع للعقوبات الغربية على روسيا حفاظاً على مصالحها المشتركة ، أما الثاني يتضمن تعزيز نفوذها وسيطرتها الجيوسياسية والاقتصادية من خلال إبرام العديد من الاتفاقيات التي تتضمن لها حق السيطرة والنفوذ في المنطقة، خصوصاً وأنها تشكل أحد أهم القوى الاقليمية المؤثرة في إدارة التفاعلات الاقليمية والدولية ، بالتالي فهي تسعى إلى تحقيق توازن إستراتيجي في علاقتها مع كل من حلف الناتو وروسيا بما يضمن لها استقلاليتها والمحافظة على مصالحها الجيوسياسية في المنطقة[37]

ويمكن تحديد اهم الاهداف التي دفعت بتركيا الى تبني سياسة الحياد تجاه الازمة الاوكرانية والحرب الروسية عليها ووفقا للاتي :-

1-تعزيز مكانتها الاقليمية والدولية : حيث تنظر تركيا وفقا لمدركها الاستراتيجي الذي تتبناه بان الازمة الاوكرانية والحرب الروسية على اوكرانيا ماهي الا بمثابة فرصة امامها لاعادة تقييم الوضع الجيوسياسي في المنطقة، وتحسين علاقاتها مع دول الغرب من خلال فرض نفسها كأحد الفواعل الدولية المحايدة في هذه الحرب، مما جعلها قادرة على اتخاذ القرارات الاستراتيجية المهمة والمتعلقة بالقضايا الاقليمية وكذلك الدولية [38]

2-تعزيز التعاون الاقتصادي والطاقوي : ففي ظل التحديات التي يعاني منها الاقتصاد التركي وأهمها انخفاض الليرة التركية وارتفاع معدل التضخم والبطالة ، نجد تركيا تسعى إلى تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع الدول ومنها روسيا وأوكرانيا ،إذ شهدت العلاقات الاقتصادية التركية الأوكرانية تطوراً ملحوظاً ،خصوصاً في مجال تصدير القمح وبيعه في الأسواق التركية ، إذ وصل معدل الصادرات من القمح الأوكراني مايعادل 15% والتي تعد ثاني أكبر دولة لتصدير القمح في العالم ، فضلاً عن المشاريع الاستثمارية التي تتبناها تركيا في الداخل الأوكراني ، إذ تعد شركة (تركسل)أحد أهم الشركات التركية في العالم، كما وتحتل ثالث مشغل لشبكات الأتصال في أوكرانيا ، فضلاً عن تعزيز تعاونها المشترك في مجالات أخرى كتبادل التجاري وإزالة الرسوم الكمركية من المنتجات الأوكرانية، حيث وصلت نسبة رفع الرسوم الكمركية من المنتجات الأوكرانية مايقارب 95% حتى عام(2023)

3-تعزيز تعاونها المشترك مع روسيا: في مجالي الطاقة والاستثمار ومجالات الدفاع العسكري وكذلك مجالات الأمن السيبراني ، ففي مجال الطاقة تستورد تركيا مايقارب70 % من الغاز الروسي ، حيث وصل حجم الاستيراد من الغاز الطبيعي الروسي مايقارب(33،6) مليار $م^3$ حتى عام (2022) ، بالتالي فإن تركيا حريصة على تعزيز تعاونها مع الجانب الروسي، خصوصاً في مجال الطاقة وذلك لأن أي توتر بأمكانه أن يقود إلى أزمة مما قد يسبب ضرر كبير في مجالي الاقتصاد والطاقة التركي ، وهذا مادفع تركيا إلى إبرام العديد من الاتفاقيات المشتركة والتي من شأنها أن تعزز التعاون المشترك وعلى كافة المجالات ، فضلاً عن التعاون المشترك في مجالي الأمني والعسكري كون تركيا تمثل أحد أهم القوى التي تبنت دور الوسيط الدولي في العديد من الأزمات وأهمها الحرب الروسية على أوكرانيا ، الأمر الذي عزز مكانتها ودورها الأقليمي والدولي في المنطقة [39]

من خلال ماتقدم يمكن القول إن أبرز التداعيات التي طرأت على الحرب الروسية-الأوكرانية متعلقة بأمن الطاقة والأمن الغذائي ، مما انعكس سلباً على المصالح والأهداف التركية خصوصاً وأنها تشكل أحد أهم الدول الناقلة للغاز الطبيعي إلى أوروبا ، فمنذ بدء الحرب الروسية على أوكرانيا كانت أبرز تداعياتها هي توقف مشروع (نوردستريم) والذي يمثل أحد أهم المشاريع المهمة الناقلة للغاز الطبيعي من أوروبا إلى ألمانيا مروراً بأوكرانيا ، فضلاً عن دعم الولايات المتحدة الأمريكية لمشروع أنبوب (أيست ميد) والذي عدته تركيا تهديد للسياسة أمن الطاقة ، حيث رفضته وبشدة كونه أحد خطوط نقل الغاز الطبيعي والذي يمر بكل من (أسرائيل، قبرص ، اليونان ، البحر المتوسط) ومن ثم إلى إيطاليا ،الأمر الذي قد يفسح المجال أمام روسيا لشن الهجمات على أوكرانيا ، حيث أن الدور الذي تلعبه في الحياد وأخذ دور الوسيط بين روسيا وأوكرانيا ماهو إلا بهدف استمرار التعاون مع الدول الأوربية خصوصاً في مجال نقل الغاز الطبيعي في ظل وجود أهم المشاريع الاستراتيجية لنقل الطاقة (تورك ستريم) والذي يربط روسيا مع تركيا مروراً بأوربا .[40]

المحور الثالث : مستقبل العلاقات الروسية – التركية في ظل الحرب الأوكرانية

ويمكن تحديد اهم السيناريوهات المستقبلية التي تحكم العلاقات التركية الروسية في ظل الأزمة الأوكرانية وعلى النحو الآتي : -

أولاً / سيناريو الأستمرارية في سياسة التوازن .

يقوم هذا السيناريو على فرضية مفادها أن الدخول في تحالفات أقليمية ودولية ستعزز من مكانة ودور تركيا في المنطقة ،إذ يتجسد هذا السيناريو من خلال الاستمرارية في دخول في تحالفات اقليمية (أسرائيل ،إيران) والدولية (الولايات المتحدة الأمريكية ،روسيا)، حيث أن العلاقات التاريخية والاقتصادية بين روسيا وتركيا ستعزز من مكانة ونفوذ تركيا ووفقاً لمنطلق الأوراسية الجديدة، والتي تتبنى استراتيجية الانفتاح على المحيط الخارجي وتدعو إلى نظام دولي متعدد الأقطاب ، إذ تسعى تركيا إلى تحقيق التوازن الاستراتيجي في علاقاتها مع روسيا من جهة ومع الولايات المتحدة

الأمريكية ودول حلف الناتو من جهة أخرى [41] ففي ظل الحرب الروسية – الأوكرانية تسعى الحكومة التركية إلى أخذ دور الوسيط حفاظاً على علاقاتها المتوازنة مع كل من روسيا وأوكرانيا، وكذلك تجنب الدخول في صراعات قد تهدد مصالحها وأمنها القومي ، الأمر الذي سيفسح المجال أمام تركيا وروسيا لأقامة عدة مشاريع في المستقبل القريب وعلى كافة المستويات الاستراتيجية ، بالتالي فأن سياسة تركيا البرغماتية تشكل أحد أهم الدوافع الدبلوماسية في لعب دور الوسيط في الحرب الروسية الأوكرانية ، فضلاً عن توظيف سياسة التوازن في العديد من الملفات وعلى الصعيدين الأقليمي والدولي [42]

ثانياً / سيناريو تراجع العلاقات التركية –الروسية

لقد اثرت الأزمة الأوكرانية على العلاقات الروسية التركية خصوصاً وان تركيا تشكل احد اهم اعضاء حلف الناتو الداعم لاوكرانيا ، وفي الوقت نفسه أحد أهم المعارضين بشأن العقوبات الغربية على روسيا، فمنذ بداية الحرب الروسية – الأوكرانية دعت الحكومة التركية للجوء إلى القانون الدولي والتهدئة منطلقةً من ارتباطهما مع كلا الطرفيين بشراكات استراتيجية وعلى كافة المستويات أهمها (الاقتصادية ، العسكرية) ، فمنذ اندلاع الحرب الروسية على أوكرانيا تراجع مستوى التعاون بين روسيا وتركيا نتيجة التداعيات السلبية الناجمة عن هذه الحرب ،وتباين المصالح الاستراتيجية لكلا الطرفين في مناطق متعددة ، ويقوم هذا السيناريو على فرضية مفادها أن تصاعد حدة التوتر والخلاف بين تركيا وروسيا في العديد من الملفات وأهمها ملف الأزمة الأوكرانية مما سيؤدي إلى تراجع مستوى التعاون المشترك بينهما وعلى كافة المستويات الجيوسياسية والاستراتيجية ، وهنالك عدة أسباب من شأنها أن تزيد من حدة التراجع في العلاقات الروسية التركية والمتمثلة بما يلي:– [43]

أ– استغلال تركيا للأزمة الأوكرانية وتوظيفها في تحقيق مصالحها وأهدافها والمتضمنة التقرب من الغرب وأبراز مكانتها ودورها في محيطها الأقليمي ، بدورها لاعباً اقليمياً لا يمكن تجاهله دون الأخذ بنظر الاعتبار المصالح الروسية مما سيؤدي إلى توتر العلاقات التركية الروسية في المستقبل القريب

ب– إستمرار التنافس والصراع على النفوذ في مناطق آسيا الوسطى والبلقان مما سيؤدي إلى توتر العلاقة بينهما خصوصاً وأن الحكومة التركية تطمح إلى زيادة وتوسيع نفوذها في هذه المناطق ووفقاً للمقومات الجيوسياسية التي تمتلكها

ت– تعزيز التعاون الروسي مع كل من (طجاكستان ، كازاخستان ، تركمستان ،فيروغستان) والتي تعدهم تركيا أحد الدول المنافسة لها ،الأمر الذي سيزيد من حدة هذا الصراع في العلاقات الروسية –التركية، جميع هذه الأسباب شكلت أحد العوامل المؤثرة في تراجع العلاقات الروسية التركية [44] ويعد هذا السيناريو مستبعداً في الوقت الحالي كون تركيا تدرك أن مصالحها مع روسيا لم تكن وليدة اليوم إنما تربطهما علاقات استراتيجية عميقة تتجسد في الاتفاقيات التعاونية وأهمها في مجالي الطاقة ومجال الدفاع العسكري ، لذلك فإن سيناريو الاستمرارية في سياسة التوازن هو الأكثر ترجيحاً في الوقت الحالي

الخاتمة :

لقد شهدت العلاقات الروسية – التركية تطوراً ملحوظاً على مدار العقدين الماضيين بالرغم من وجود العديد من الملفات المشتركة وكذالك وجود العديد من نقاط الخلاف بينهما، إلا أن العلاقات بينهما أتخذت جانباً تعاونياً أكثر ماهو تنافسياً وذهبت باتجاه الشركات والتحالفات الاستراتيجية بينهما، نتيجةً إلى العديد من المصالح التي تربطهما وأهمها المصالح الاقتصادية والعسكرية والاستثمارية من جهة ،ورغبة كل منهما في توسيع النفوذ والهيمنة في المنطقة الأوراسية من جهة آخرى ، الأمر الذي دفع بالطرفيين إلى إقامة شركات استراتيجية تستهدف تحقيق أهدافهما المنشودة ، فمنذ اندلاع الحرب الروسية على أوكرانيا وبالرغم من التداعيات التي خلفتها الحرب بما فيها أرتفاع الأسعار النفط والغاز الطبيعي، فضلاً عن التحديات والتهديدات والتي مست الأمن القومي لدول بما فيها تركيا ، إلا أن هذه الحرب أثبتت على أن الحكومة الروسية والحكومة التركية قادرة على إدارة الخلافات بينهما وتبني سياسة التوازن الاستراتيجي ،فضلاً عن سياسة الحياد التي تبنتها الحكومة التركية بقيادة حزب العدالة والتنمية تجاه الحرب الروسية الأوكرانية ، بالمقابل فقد عملت روسيا على توسيع نطاق مجالها الحيوي بدءً من ضم شبه جزيرة القرم وصولاً إلى ضم العديد من الأقاليم الأخرى مستفيدة من جميع المقومات الجيوسياسية التي تمتلكها مما دفعها لإقامة علاقات تعاونية مع الجانب التركي ، وعليه فيمكن القول أن الحرب الروسية الأوكرانية كان لها دوراً مهماً وفعال في إعادة توازن القوى في المنطقة ، وكذلك أحد الأهداف المؤثرة في رسم توجهات السياسة الخارجية الروسية أزاء العالم ووفقاً لمصالحها وأهدافها العليا وأهمها التوجه نحو التعددية بالنظام الدولي، والتي تكون فيه روسيا أحد أهم الأقطاب المؤثرة فيه.

(1) عبد الشافي، عصام.(٢٠٢٢) ،الحرب الروسية–الأوكرانية ، مستقبل النظام الدولي ، الباب لدراسات استراتيجية وإعلامية، مركز الجزيرة للدراسات، ٤(١٤) ص١٠٧.

(2) خماش، بلال أبو الهدى.(٢٣شباط ٢٠٢٢) ، بوتين وأوكرانيا والعالم ، المدار الأخبارية، متاح على الرابط /https://alsaa.net/article/192869

(3) علاء الدين، ايمان.(٢٠٢٢)، الحرب الروسية الأوكرانية : اسباب وتداعيات ، مركز الحضارة لدراسات والبحوث ، قضايا ونظرات ، العدد (26)، ص٣٤.

(4) كيربي، بول.(٢١اذار ٢٠٢٢) ، روسيا وأوكرانيا : ماذا يريد بوتين وهل ستنتهي روسيا حربها، متاح على الرابط التآلي : https://share.google/0UHZSRtBVhnxxSdMF

(5) مصطفى، فيلاي.(٢٠٢٢)،تداعيات الأزمة الأوكرانية على العلاقات الروسية–الأوربية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،ص36.

(6) عبد العال، رنا محمد. عبد العال، ريمان أحمد عبد العال. (٢٠٢٥) الصراع الروسي الاوكراني في ضوء نظرية المباريات: دراسة تحليلية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد ،العدد(25)،2025، ص٢٤٣– ٢٤٥.

(7) بريجينسكي، زبيغنير.(٢٠٠٠) ، رقعة الشطرنج الكبرى (السيطرة الامريكية وما يترتب عليها جيو استراتيجية)، ط١، عمان: الاهلية للنشر والتوزيع، ص67.

(8) الأمين، محمد المقدادي. دراسة في جيوبوالتكيا اوكرانيا : قراءة في الصراع العالمي بين الغرب وروسيا ، متاح على الرابط https://share.google/acenzxpGPQZsMKOXf،

(9) مجيد، إياد عبد الكريم.(٢٠٢٣)، الحرب الروسية الأوكرانية ، وأفاقها المستقبلية ،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة كركوك ، كلية القانون والعلوم السياسية، ص10–١١.

(10) بوبوش، محمد.(٢٠٢٤)، الأزمة الروسية الأوكرانية القومية البوتينية وحلف شمال الأطلسي، القاهرة: العربي لنشر والتوزيع، ص٤٠–٤٢.

(11) صالح، كروم محمد.(٢٠٢٤)، العملية العسكرية الروسية على أوكرانيا بين الادراك الاستراتيجي وأساليب الدعاية والتأثير الإعلامي الرقمي، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والإجتماعية، ٨(٣)، ص١١.

(12) عزيز، بيارق علي. (٢٠٢٣) المواقف الدولية في التدخل الروسي في أوكرانيا ، مجلة الباحث الأكاديمية في العلوم القانونية والسياسية ،٦(١)، ص٤–٥.

(13) ارفيين، بلخير.(٢٠٢٤) ، الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها الدولية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة محمد بو ضياف بالمسيلة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص29–ص30.

(14) بوبوش،محمد. مصدر سابق ، ص45

(15) قرار ضم أجزاء من أوكرانيا ....على ماذا ستحصل روسيا.(٢٠٢٢)، صحيفة الشرق الأوسط، متاح على الرابط: /https://aawsat.com/home/article/3903406

(16) طالب، حفيظة.(٢٠٢٠)، مكانة أوكرانيا في الفكر الجيوبلتيكي الروسي (1999–2022): مجلة السياسة العالمية، ٦(٢)، ص 85.

(17) حسين، شذى ذكي. (٢٠٢٣)، دوافع وأهداف الحرب الروسية على أوكرانيا، المركز العربي للبحوث والدراسات، متاح على الرابط: https://share.google/pGd0iQevcReRkNO8N

(18) محمد، عبد الخالق شامل، عمر رائد قاسم. (٢٠٢٢)، العلاقات الروسية التركية :الفرص والمحددات،ط١، القاهرة، العربي لنشر والتوزيع، ص٥.

(19) محددات العلاقات الروسية–التركية وأفاقها المستقبلية. (٢٠١٧)، المركز العربي لدراسات سوريا المعاصرة، متاح على الرابط أدناه : https://share.google/L1zK5iUvGX3KdmDp

(20) محمد، عبد الخالق شامل، عمر، رائد قاسم. مصدر سابق ، ص43

(21) احمد، فتحية محي الدين طه. (٢٠١٨)، تطور العلاقات الروسية –التركية (2000–2016)، المركز الديموقراطي العربي لدراسات االاستراتيجية والسياسات الاقتصادية، متاح على الرابط: https://share.google/HpwkSdoHb5oZ6rHvJ

(22) هادي، زهراء عباس. (٢٠٢١) ، الجغرافيا السياسية للطاقة في الحوض الشرقي للبحر المتوسط، ط١، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص126.

(23) لارابي و أوليسر.(٢٠١٠)، سياسة تركيا الخارجية في عصر الشك والغموض ، ترجمة محمود أحمد، ط١، بغداد: بيت الحكمة، ص186.

(24) عمر، عادل. (٢٠١٥)، العلاقات الروسية –التركية في ضوء المستجدات الجديدة ، مركز جونية للدراسات، متاح على الرابط: https://share.google/V00oi9OAZZxDJVy32

(25) Ivan Starodubtsev , Durable are Relations Between Turkey and Russia , The new Turkey Website,April10 ,2019 , https:\\tinurl.com\ydbvf

(26) البياتي، عارف محمد خلف. (٢٠٢١)، التحولات السياسية المعاصرة في العلاقات التركية الروسية بين عوامل التقارب وعوائقه: مجلة مدارات سياسية، ٥(١)، ص42.

(27) لباشي، ليندا.(٢٠١٧)، الترتيبات الأمنية الروسية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط (1990–2016) ،(رسالة ماجستير منشورة) ، جامعة معهد بوضياف ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص86–ص87.

(28) العمار، معمر منعم. (٢٠٢٢)، تركيا والتوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، ط١، بغداد: ، دار الحكمة، ص423.

(29) ارتيمتي، احمد جليل.(٢٠٢٢) عبد الرحمن كريم درويش ، آفاق العلاقات الروسية–التركية :دراسة تحليلية: مجلة قضايا سياسية، العدد(69) ،ص108–ص109.

(30) نعمة، كاظم هاشم. (٢٠١٧)، تركيا القوى الوسطى من أتاتورك إلى أردوغان، ط١، عمان: دار أمنة لنشر والتوزيع، ص653.

(31) محمد، احمد ذياب. (٢٠٢١) ،الاستراتيجية الدفاعية في عهد الرئيس أردوغان، ط١، عمان: دار أمجد لنشر والتوزيع، ص133.

(32) عبد الحليم، ايمان أحمد.(٢٠١٨)، مدى تأثير التعاون العسكري مع روسيا على علاقة تركيا بالناتو: مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديموقراطي العربي، ١(١)، ص١٣.

(33) عليوة، محمد.(٢٠٢٣)، مستقبل العلاقات الروسية –التركية في ضوء الأزمة الأوكرانية (1991–2022): المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، ٨(6)، ص٢١ ،٣٣.

(34) شلش، مصطفى. السياسة التركية خلال الحرب الروسية – الاوكرانية ، مركز الدراسات العربية الأوراسية ، متاح على الرابط: https://share.google/Ve11ThOJzzWMzhbOP

(35) ديلان، ايناس مجبل. (٢٠٢٢) أداء الفاعلية الدبلوماسية التركية في حل المشكلات الدولية بعد العام 2011: المجلة السياسية والدولية ،العدد(52)، ص28.

(36) (إلى أين تتجه العلاقات الروسية – التركية). (٢٠٢٢): إنثريجونال للتحليلات الاستراتيجية، متاح على الرابط: https://share.google/uI790whYAg51a63Jz

(37) ماهر، ماري. (٢٠٢٢) ، حدود الدور : هل تقود تركيا بين روسيا وأوكرانيا ، المرصد للفكر والدراسات الاستراتيجية، متاح على الرابط : https://share.google/ZhQB0up2V0qriCqCG

(38) محمد عليوة ، مصدر سابق ، ص24.

(39) ابو شومر، محمد موفق. (٢٠٢٣) المرتكزات الاقتصادية للتقارب بين العلاقات الروسية–التركية بعد عام 2011: مجلة جامعة البعث، ٥ (26)، ص 84.

(40) البياتي، طه محمد سعيد البياتي.(٢٠٢٣) الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها على تركيا: مركز النهرين لدراسات الاستراتيجية.

(41) الحلمي، عبيد. (٢٠٢٤)، النظام الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية : آثار الحرب الروسية الأوكرانية على التوازنات والتحالفات بالمنطقة: مجلة قضايا سياسية ، العدد (73)، ص٢١١–٢١٢.

(42) ناصر، نور تيسير. (٢٠٢٣) الوساطة التركية وتداعياتها بالحرب الروسية الأوكرانية (2022_2023): مجلة العلوم السياسية والقانون،٨ (37)، ص243.

(43) العرقان، عبدالله راشد سلامة. (٢٠٢٣) منثور صالح محمود العمرة ، تداعيات الأزمة الأوكرانية الروسية على العلاقات التركية الروسية 2014–2022 :مجلة دراسات العلوم السياسية ،العدد٥، ص8.

(44) محمد عليوة ،مصدر سابق ،ص40.